



مجلة الدراسات الإيرانية  
Journal for Iranian Studies

# مجلة الدراسات الإيرانية

دراسات وأبحاث علمية متخصصة

مجلة علمية ربع سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

---

السنة الأولى - العدد الرابع - سبتمبر 2017

---

تصدر عن



مركز الخليج العربي  
لِلدراستات الإيرانية  
AGCIS

[www.arabiangcis.org](http://www.arabiangcis.org)

# الاقتصاد الريعي

## ومنظومة العدالة الاجتماعية في إيران

مجدي عبد الهادي

باحث متخصص في الشؤون الاقتصادية

نظراً إلى أهمية قضية العدالة الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط المأزومة بالعجز التنموي والفقير والصراعات الناجمة عنهما، يسعى هذا البحث لتحليل وتقييم منظومة العدالة الاجتماعية في إيران، إحدى أهم دول المنطقة، محاولاً تجاوز مجرد الاعتماد على المؤشرات الكمية التقليدية لتقدير حجم المنجز الكمي فيها، إلى التقييم الكيفي لها كمنظومة، اجتماعياً ومعياريًا، لتقدير مدى عدالتها وإمكانية استدامتها، وذلك في إطار الاقتصاد الريعي السائد في إيران وما يرتبط به من نمط نمو مدفوع بالموارد أو حبيس بها، وكيف يضعف ذلك طابعها الكيفي الخاص اجتماعياً ومعياريًا ضمن ذلك الإطار الريعي، من الأثر الكمي للسياسات الاقتصادية الهادفة إلى العدالة ومنظومة العدالة الاجتماعية في إيران عمومًا، كذلك كيف يهدد استمراريتها مستقبلاً.



**تحظى** قضية العدالة الاجتماعية بأهمية خاصة في دراسة الحالة الإيرانية، نظراً لمحوريتها في الخطاب السياسي للثورة الإيرانية منذ بدايتها، لا كمجرد شعار ضمن شعارات أخرى كسائر الثورات، بل بتغلغلها في مجمل خطاب الثورة كما ظهر في توصيفاتها لنفسها بأنها ثورة المُستضعفين على تسلُّط المُستكبرين، في ما يكاد يشبه خطاباً اشتراكياً راديكالياً عن ثورة للمُستعبدين على هيمنة المُستغلين، وهو ما تعود أصوله إلى الحالة السابقة على الثورة من الظلم الاجتماعي أيام الشاه. لكن ككل الثورات تصطدم الآمال بالواقع، بتكشُّف الأخير عن اعتبارات موضوعية تتولى هي الصياغة الواقعية لنتائج الشعارات وتطبيقها الفعليّ.

من هذا المنطلق تناقش هذه الورقة الإطار الاقتصادي لقضية العدالة الاجتماعية في إيران، من خلال تناولها تساؤلات أساسية، يتعلق أولها بوضع توزيع الدخل والعدالة الاجتماعية عموماً في إيران، وثانيها عن الديناميات والسياسات التي أنتجت هذا الوضع المحدد للعدالة الاجتماعية، وأخيراً إمكانية تقييم هذا الوضع كمياً وكيفياً وآفاق تطوره.

### أولاً: النمو والتوزيع «الكيف قبل الكم»

يمكن أن نتناول العلاقة بين النمو ونمط توزيع الدخل من خلال المداخل الآتية:

1- **الجدل بين نمطي النمو والتوزيع:** لا ينفصل نمط توزيع الدخل عن نمط النمو الاقتصادي نفسه، فالنمو الاقتصادي الذي يمثل الزيادة التراكمية في الناتج الإجمالي يأتي من مصادر ويتحقق كدخول ضمن قطاعات اقتصادية ومن خلال أنشطة إنتاجية بشرية تعبر عن نفسها في النهاية في صورة دخول للأفراد وللشركات الاجتماعية المشاركة فيه، ولهذا فالبنية التحتية لنمط التوزيع تتأسس ابتداءً على أرضية نمط النمو الاقتصادي.

وقد كانت الرؤية الغالبة في بداية دراسات التنمية هي أن التنمية تحقق حتماً تحسناً في حياة الجميع وتتنوع ثمارها بشكل عادل وفقاً للإنتاجيات الحديثة لعوامل الإنتاج، كما تقول الأطروحات النيو-كلاسيكية السائدة، لكن عقد الستينيات الذي تحققت به منجزات تنموية لا بأس بها جاء بواقع منافي لهذا الكلام، إذ لم تتحسن حياة الأغلبية رغم ما تحقق من نمو، ما يعني أن النمو لا تتوزع ثماره بعدالة بالضرورة، وهنا بدأ التشكك في العلاقة الإيجابية أو المحايدة على الأقل بين النمو والتوزيع.

وقد تنوعت الاجتهادات النظرية في هذا المجال بما يتجاوز نطاق البحث الحالي، لكن ما تأكّد منها هو العلاقة الجدلية بين نمط النمو ونمط التوزيع من خلال الهيكل الاقتصادي

الذي يمثل النمو الاقتصادي نموًا لحجمه، بينما يمثل توزيع الدخل انعكاسًا لتوزيع مكوناته، أي تغييره الهيكلي، خصوصًا تغييرات التكوين القطاعي والفض الإنتاجي.

وهذه النتائج في نطاق الهيكل الاقتصادي إما أن تؤدي إلى استمرار اتجاهات التوزيع السابقة، ما قد يكون مقدمة لحالة ركود، وإما أن تؤدي إلى تغييرها سلبيًا أو إيجابًا، وهذا هو الغالب في حالة تحقيق نمو.

ومع تطور دراسات التنمية، صنّف عديد من أنماط النمو انطلاقًا من التجارب التنموية الواقعية، فلدينا كثير جدًا من أنماط النمو المختلفة والمتشابكة أحيانًا بما يكاد يستعصي على الحصر، لكن في ما يتعلق بحالة إيران موضوع البحث، نجد أننا نتعامل مع نمط «نمو مدفوع بالموارد» (resource-driven growth)، أي نمو يعتمد أساسًا على بيع موارد طبيعية للخارج، فيرتكز الاقتصاد أساسًا على قطاع الصناعة الاستخراجية، لكنه ليس نموًا متجهًا للتصدير للخارج بحكم الحجم السكاني لإيران والعقوبات الأمريكية المفروضة عليها.

المهم أنه في النموذج العام لهذا النمط غالبًا ما تتسم الدولة بالطابع الريعي كون أغلب مواردها ريعية، وبالطابع الرعوي كونها تعتمد في استمرارها ومشروعيتها السوسيو-سياسية على الترضيات الشعبية وأحيانًا بناء المحسوبيات الاجتماعية وشراء الولاءات الفئوية.

2- التطور الاجتماعي للتوزيع.. التوزيع الأولي والتوزيع الثانوي: لا يتحقق التوزيع النهائي للدخل القومي دفعةً واحدة، بل يتكون عبر مستويين من التوزيع، المستوى الأول الأساسي هو مستوى التوزيع الأولي، والمستوى الثاني الذي يعدل عليه هو مستوى التوزيع الثانوي.

والتوزيع الأولي هو التوزيع السوسيو-اقتصادي، أي التوزيع الهيكلي طويل الأجل في الأوضاع المستقرة التي لا تشهد اضطرابًا في أوضاع الهياكل الاجتماعية، فهو التوزيع المرتبط بسير العمل التلقائي للنظام الاقتصادي الاجتماعي دون تدخل مؤسسي أو سياسي مباشر وعمدي للتأثير على توزيع الدخل في أي اتجاه كان، فهو ينتج غالبًا عن نمط توزيع الملكية والعمل التلقائي لآليات السوق.

أما التوزيع الثانوي فهو التوزيع السوسيو-سياسي، أي التوزيع المؤسسي قصير الأجل الذي نادرًا ما يستقر على حاله طويلًا بحكم تأثير الاعتبارات السياسية، فهو التوزيع بشكل تدخلية مخالف لمنطق التوزيع الأولي للنظام الاقتصادي الاجتماعي، إذ يعدله بشكل هامشي غالبًا وجوهري أحيانًا، من خلال التدخل المؤسسي والسياسي المباشر الهادف إلى إعادة التوزيع سواء بصورة مشروعة قانونيًا عن طريق السياسات الحكومية الهادفة إلى

العدالة أو الاستقرار أو غير مشروعة قانونياً من خلال الفساد المؤسسي.

وإن كان لهذا التوزيع الثانوي حدوده، فلا يمكنه عكس اتجاه التوزيع الأولي أو تغييره جذرياً، إذ يبقى للأخير الغلبة في الأجل الطويل ما دام النظام الاقتصادي الاجتماعي بهيكله المحدد قائماً.

3- التطور المعياري للتوزيع.. الاقتصادي والوظيفي والشخصي: ويرتبط بالمستويين السابقين للتوزيع ثلاثة أشكال معيارية -تمثل قيماً وتضع معايير وتتوخى أهدافاً- تتقاسم توزيع الناتج الاقتصادي في المجتمع، ويمثل التحول في نسبها ضمن هيكل التوزيع باتجاه غلبة التوزيع الاقتصادي -الذي يمثل توزيعاً أولياً بطبيعته- على ما سواه تطوراً في نمط التوزيع، بحيث يغلب على توزيعه الأولي العدالة والكفاءة كونه توزيعاً اقتصادياً عادلاً ضرورياً بالأساس، كما تزداد كفاءة التوزيع النهائي بانخفاض نصيب التوزيعين الوظيفي والشخصي، اللذين يمثلان توزيعاً ثانوياً بطبيعتهما، كونه توزيعاً قليل الإهدار والانحياز. وهذه الأشكال المعيارية هي:

أ- التوزيع الاقتصادي: وهو التوزيع الأصلي والمفترض للناتج الاقتصادي، إذ يحصل كل مشارك في عملية الإنتاج على عائد يعادل ما أسهم به فيه، أي يتساوى ما يحصله من ثمن لخدماته الإنتاجية مع القيمة الحقيقية التي حققتها بتلك الخدمات، دونما استغلال من أي طرف لأي طرف آخر.

وكلما زاد المكون الاقتصادي في التوزيع دل ذلك على درجة أعلى من التقدم، سواء من جهة الكفاءة الاقتصادية أو من جهة العدالة والمساواة الاجتماعية والسياسية، إذ يكشف ذلك عن تراجع دور القوة والفساد في التوزيع، وعن ارتفاع الكفاءة الاجتماعية في الإدارة العامة لوظائف بقاء واستمرار المجتمع وانخفاض تكاليفها، ما يعني أقصى كفاءة في تحقيق الفائض الاقتصادي وإدارته وتوزيعه وتعبئته للضخ في قنواته الاستهلاكية والاستثمارية.

ب- التوزيع الوظيفي: وهو توزيع لقدر من الناتج الاقتصادي يوجّه للنفقات الوظيفية للنظام الاجتماعي، أي وظائفه الإدارية ذات الطابع غير الاقتصادي وغير المتصلة بالعمليات الإنتاجية بشكل مباشر، كالأمن والعدالة والدفاع الخارجي والأيدولوجيا، إلخ، وهي وظائف لصيقة بالدولة وإن كانت سابقة عليها، وهي ضرورية في كل الأنظمة الاجتماعية التي تتفصل فيها وظائف الإدارة الاجتماعية عن وظائف الإنتاج الاقتصادي، ومن المفترض أن تتخفف نسبته من الفائض الاقتصادي، وإلا دل على تدهور في كفاءة ومشروعية النظام الاجتماعي.

ج- التوزيع الشخصي: وهو توزيع «قوة»، أي توزيع نابع عن معايير غير اقتصادية، فيقدم

مدخولات دون مقابل من عمل بشريّ مُنتج سواء في العمليات الإنتاجية أو في المهام الوظيفية، بل يستند إلى معايير أخرى كالمعايير القانونية كالملكية أو معايير الحاجة كإعانات الفقراء، فهو نوع مختلف من التوزيع الوظيفيّ إذا افترضنا أن التملك بذاته دونما عمل يمثل وظيفة اجتماعيّة، فهو توزيع يقدم دخولاً دونما أداء ووظيفة محدّدة مُنتجة بالمعنى العام في النظام، أي توزيع أمر واقع نتيجة لاحتكار ما (المكاسب الريعيّة) أو احتكار السلطة السياسيّة (العطايا والإقطاعات والسرقات المُشرعنة للأنظمة الاستبدادية) أو بتبرير أيديولوجيّ (حالة عدم وجود دور وظيفي)، إلخ.

ونخلص مما سبق<sup>(1)</sup> إلى أنه في سياق التقييم الكيفيّ لنمط التوزيع فإنه يكون أكثر تقدماً كلما كان أكثر عدالة في مستواه الأوّليّ لا الثانويّ، فهذا يجعله توزيعاً اقتصادياً كفضاً يدعم النموّ والتقدم الاقتصاديّ أوّلاً، وبطبيعة الحال يكون أكثر منطقيّة ومقبوليّة اجتماعيّة ثانياً، كما يكون توزيعاً مُستداماً غير خاضع لأهواء السلطة السياسيّة ثالثاً، فضلاً عن أنه بسماته المذكورة يوفر أرضية سوسيو-اقتصاديّة للديمقراطيّة والمشاركة الاجتماعيّة الفاعلة رابعاً.

### ثانياً: الاتجاهات العامّة لتوزيع الدخل في إيران بعد الثورة

تشير البيانات إلى اتجاهات متناقضة في مجال توزيع الدخل منذ الثورة الإيرانيّة، فحسب تقديرات البنك الدوليّ تذبذب مُعامل جيني<sup>(2)</sup> بدرجة كبيرة، لكن في إطار اتجاه من الانخفاض خلال الفترة، ما يعني تحسّناً في توزيع الدخل باتجاه مزيد من العدالة، فبدأ من 47,42% عام 1986 وانتهى إلى 37,35% عام 2013، وهو مستوى معتدل كونه يتفوق من جهة قربه من العدالة على مستواه للدول ذات الظروف المشابهة والمستوى الترمويّ المقارب لها في نفس الفترة، مثل روسيا (42%) وتركيا (40%) والمكسيك (49%)<sup>(3)</sup>.

أمّا عن حصص العُشيرين الأعلى والأدنى في الدخل فقد كانت في نفس الاتجاه بطبيعة الحال، وإن كانت نسبة الانخفاض بين بداية ونهاية الفترة في حصة العُشير الأعلى (21,11%) أقلّ كثيراً من نسبة الارتفاع في حصة العُشير الأدنى (57,46%)، جزئياً بحكم اختلاف الأساس الأوّليّ للحساب في الحالتين، وجزئياً بسبب غلبة الاتجاه لتحسين أوضاع الطبقات الدنيا لا لسياسات إعادة توزيع الدخل الجذرية التي كانت تنادي بها الثورة مثل الإصلاح الزراعيّ ولم تتجح في تطبيقها عملياً.

ويعني ذلك تحسّناً نسبياً في توزيع الدخل، وإن لم يكن على أرضية ثابتة من السياسات المُستقرة، ما يتسق مع تذبذب السياسات الاقتصاديّة الإيرانيّة عموماً خلال تلك الفترة

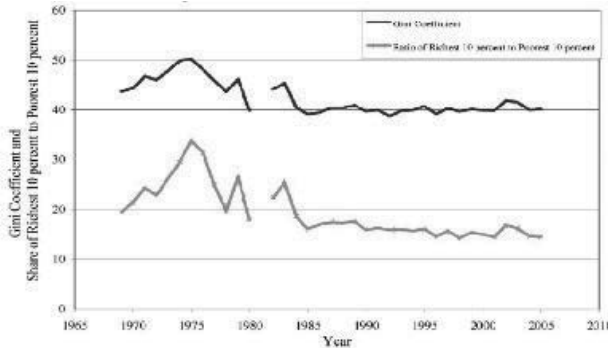
وغلبة سياسات إعادة التوزيع الهامشي عبر الدعم والتحويلات الحكومية، كما سيلي بيانه. ويصوّر الجدول رقم «1» تطوّر الحصة النسبية لأعلى وأدنى 10% من السكان من الدخل، وتطوّر مُعامل جيني لتوزيع الدخل في سنوات متفرقة خلال الفترة «1986-2013».

جدول رقم (1): تطوّر الحصة النسبية لأعلى وأدنى 10% من السكان في الدخل ومُعامل جيني خلال الفترة «1986 - 2013م»، سنوات متفرقة.			
السنة	أعلى 10%	أدنى 10%	مُعامل جيني
1986	36,86	1,81	47,42
1990	33,55	2,06	43,60
1998	33,74	2,07	44,10
2005	29,55	2,54	38,35
2009	31,41	2,1	42,02
2013	29,08	2,85	37,35

المصدر: مؤشرات التنمية الدوليّة- البنك الدولي<sup>(4)</sup>.

ويكتسب هذا التحسّن المحدود وغير المؤكد بسبب تذبذبه المستمرّ دلالة إيجابية إلى حدّ ما، بمقارنته بما قبل الثورة، إذ وصل مُعامل جيني إلى نحو 50% أواسط السبعينيات، كما بلغت حصة العُشير الأعلى ما يقرب من 35 ضعفاً حصة العُشير الأدنى مقابل نحو 15 ضعفاً فترة ما بعد الثورة، كما يظهر من الشكل البياني التالي<sup>(5)</sup>:

أمّا عن التفاوت الإقليمي، فقد انخفض التفاوت الإجماليّ في الدخل بين الحضر والريف



Source: Central Bank of Iran Website, <http://tsd.cbi.ir/InTSD/En/Display/Display.aspx>.

شكل (1): تطوّر توزيع الدخل في إيران خلال الفترة «1965-2005م».

جزئيّاً، وإن ظل لصالح الأول بطبيعة الحال، إذ ارتفع نصيب الحضر في الدخل من 70,8% إلى 84,6% بما يعادل 19,49%، ارتفاع نسبة سكانه من 57% إلى 72,2% من إجماليّ السكان بما يعادل 26,66%

خلال الفترة «1990-2009»<sup>(6)</sup>، أي لم تواز الزيادة في نصيبه من الدخل الزيادة في نصيبه من السكان، وهو ما يعبر عن اتجاه من ضعف التشغيل، إذ لم يحصل الوافدون الجدد إلى الحضر من الريف على وظائف أعلى إنتاجية وأجرًا بشكل معنوي عما كان يمكن أن يتاح لهم في الريف حال وجودهم فيه، وهكذا كان محركهم لهذه الهجرة هو عوامل الطرد الناتجة عن غياب أيّ تشغيل في الريف، خصوصًا مع ضعف نمو قطاع الزراعة على ما تظهر البيانات القطاعية.

وتتأكد هذه الاستنتاجات بنسبة البطالة العالية التي تدور حول متوسط 11% خلال الفترة 2011-2015<sup>(7)</sup>، والقطاع غير الرسمي الذي قدره البعض عام 2011، بما لا يقل عن 20 أو 25% من التوظيف الحضري في إيران<sup>(8)</sup>.

وتتماشى اتجاهات معدلات الفقر مع التحسّن في مُعامل جيني وتحسّن مستويات دخول الشرائح الدنيا عبر سياسات الدعم والتحويلات النقدية، فكما يتضح من جدول (2)<sup>(9)</sup>، تقلّص نطاق الفقر العادي من 17,6% إلى 0,66% بين عامي 1986 و2013، كما تقلّص نطاق الفقر المدقع من 5,84% إلى 0,08% خلال نفس الفترة، وبطبيعة الحال تساقق اتجاه فجوة الفقر مع ذات الاتجاه عبر الفترة، فانخفضت وفقًا لمؤشري الفقر المذكورين من 5,31% إلى 0,12% ومن 1,33% إلى 0,03% على التوالي.

انعكست تلك التطوّرات في زيادة حجم الطبقة الوسطى من نحو 20% إلى نحو 50%

جدول (2): نطاق الفقر وفجوة الفقر <sup>(10)</sup> في إيران خلال الفترة «1986-2013م»، سنوات متفرقة							
السنة	1986	1990	1994	1998	2005	2009	2013
نسبة الفقراء من إجمالي السكان تحت خط فقر 3,10 دولار يوميًا (PPP2011)	17,6	17,03	11,61	11,52	11,17	3,05	0,66
نسبة الفقراء من إجمالي السكان تحت خط فقر 1,90 دولار يوميًا (PPP2011)	5,84	5,32	2,28	2,21	2,61	0,26	0,08
فجوة الفقر تحت خط فقر 3,10 دولار يوميًا (PPP2011)	5,31	5,05	2,80	2,76	2,78	0,54	0,12
فجوة الفقر تحت خط فقر 1,90 دولار يوميًا (PPP2011)	1,33	1,34	0,44	0,35	0,54	0,05	0,03

المصدر: مؤشرات التنمية الدوليّة- البنك الدولي، عن: Mohammad Reza Farzanegan et al., Economic welfare and inequality in Iran..developments since the revolution



بين عامي 1998 و 2013، كما يبيّن الشكل (2)<sup>(11)</sup> الذي يعرض لتطوّر نسبة الطبقة الوسطى إلى إجماليّ السكان، وإن كان ضعف الجهاز الإنتاجيّ من جهة مكونه السلعيّ (الزراعة والصناعة)، وارتفاع نصيب القطاع العام في ظل هذا الضعف، يعنّيان في هذا السياق هشاشة تلك الطبقة باعتمادها على رعاية الدولة والريع النفطيّ، وهما المرشحان للتدهور حال استمرار التكوين القطاعيّ الاستخراجيّ للاقتصاد، خصوصاً مع تراجع دور الدولة في النشاط الإنتاجيّ مع اتجاهات الليبرلة الحاليّة.

شكل (2): تطوّر نسبة الطبقة الوسطى إلى إجماليّ السكان في إيران خلال الفترة «1965-2013م»

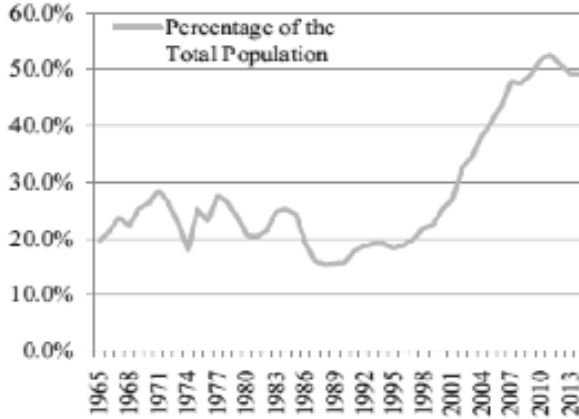


Fig. 2.4 Iran's income middle class as percentage of the total population. Source: Data from Brookings Institution (2015), Development, aid and governance indicators

استناداً إلى تعريفه يعتمد التوزيع الأوّليّ على الهيكل الاقتصاديّ ونمط النموّ، باعتبارهما الأساس التحتيّ للطريقة التي يتشكّل بها، وهكذا فدراستهما الموجزة من منظور التوزيع مقدمة ضرورية لاستكشاف الإمكانيات الموضوعية لعدالة التوزيع على مستوى التوزيع الأوّليّ بالأساس، والتي ستعمل ضمن حدودها سياسات العدالة في نطاق التوزيع الثانويّ. وهكذا فبالنظر إلى التكوين القطاعيّ للاقتصاد الإيرانيّ نجد أن<sup>(12)</sup> الخدمات تسيطر على نحو 52,4% من الناتج المحليّ الإجماليّ عام 2014، وتهيمن الصناعة الاستخراجيّة على نحو 26,4% منه، مقابل 11,8% للصناعة التحويلية و9,3% للزراعة عن نفس العام، ما

يعني تكويناً قطاعياً يسيطر عليه الإنتاج الأولي والخدمات، دون عمق صناعي، ما ينعكس بطبيعة الحال في انخفاض معامل التشغيل الإنتاجي لرأس المال، أي الوظائف، وضعف نمو الإنتاجية وبالتالي نمو الأجور، وما ينتج عنهما من اختلال العلاقة على المستوى السوسيو-سياسي بين العمل ورأس المال لصالح الأخير، فيعمق اختلال التوزيع سياسياً وليس اقتصادياً فقط- لصالحه بحكم ضعف القدرة التفاوضية للعمل. وهكذا فلدينا رافد أولي لغلبة الدخل من الملكية على الدخل من العمل، أي الدخل غير المكتسبة للأقلية على حساب الدخل المكتسبة للأغلبية العاملة (توزيع شخصي جزئياً).

وبمراجعة اتجاهات نمو الاقتصاد الإيراني منذ بداية الألفية، إجمالياً وقطاعياً، نجد أولاً تقلباً شديداً في معدلات النمو يعكس ما سبق بيانه من غلبة قطاعي الصناعة الاستخراجية والخدمات بما يُعرف عنهما من تقلب، سواء في استقلالهما أو تشابكهما، فضلاً عن تفاقم ذلك في حالة إيران خصوصاً، لاعتبارات غلبة النفط كسلعة أولية استراتيجية شديدة التقلب سعرياً على تجارتها الدولية، ولظروف الحصار والعقوبات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة على إيران.

وثانياً، تشمل حالة التقلب هذه -كما يبيّن الجدول (3)- كل أوجه النمو في إيران، فتراها حاضرة كذلك في النمو القطاعي، إذ ينعكس تقلب التدفقات المالية من قطاع الصناعة الاستخراجية عبر قناتي الإنفاق الحكومي الحقيقي (بقطاعها العام الضخم الذي لا يزال مسيطراً على القطاعات الرئيسية في الاقتصاد والجزء الأكبر من الاستثمار) والتحويلي (الدعم العيني والنقدي الذي يدخل ضمن الطلب الاستهلاكي الخاص)، في صورة تقلب نمو كل القطاعات الأخرى في الاقتصاد.

وجدير بالذكر أنه ضمن هذه الصناعة الاستخراجية أسهمت صادرات الوقود بنحو 70% من الصادرات السلعية لعامي 2010 و2011<sup>(13)</sup>، كما شكّلت مع المنتجات الكيماوية والمعادن 82% من عوائد التصدير عموماً عام 2013<sup>(14)</sup>، بينما كانت تسهم عوائد النفط في إيرادات الموازنة العامة بنسبة تتجاوز 50% حتى عام 2010، وانخفضت مؤخراً في 2016 تحت ضغوط عديدة إلى 35% تقريباً حسب المُستهدف<sup>(15)</sup>.

وينتج عن هذا التقلب عدم استدامة أي سياسات حكومية لإعادة توزيع الدخل، أو للتوزيع الثانوي، إذ تكون الموارد مُهدّدة باستمرار، فيما تخضع الحكومة لضعف الإيرادات بتقليص نفقاتها، وإما تتحمّل تراكم الديون لتستمرّ في تلك النفقات في الأجل القصير فقط، بتكلفة كبيرة في المستقبل عبر القناة النقدية (التضخم) والقناة المالية (الدّين العام)، لتضطرّ في النهاية

إلى مواجهة ذلك بسياسة تقشّفية بخفض قيمة العملة وتقليص نفقاتها العامّة (ومن ثمّ خفض مستوى المعيشة)، فضلاً عما ينتج عن ذلك غالباً من إعادة توزيع للدخل سلبياً لصالح الأغنياء على حساب الفقراء من خلال خفض قيمة العملة وأقساط الدّين العام، فضلاً عمّا ستقدمه الحكومة من حوافز -غالباً على حساب العاملين والمستهلكين- تحت ضغط أزماتها المالية والنقدية، لتحفيز الاستثمار الخاص على تحريك الاقتصاد من خلال ما لديه من موارد خاصّة.

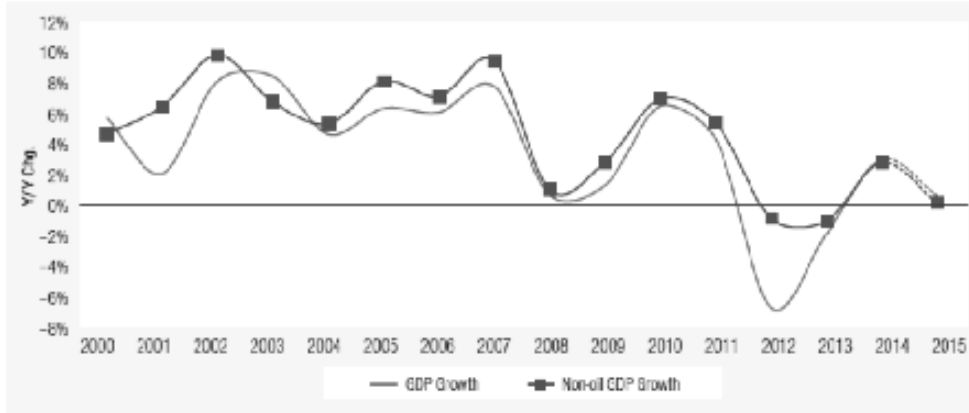
جدول (3): اتجاهات نموّ الاقتصاد الإيراني إجمالياً وقطاعياً خلال الفترة «2001-2014»

معدلات نموّ القيمة المضافة للقطاعات				معدل النموّ الإجمالي	السنة
الخدمات	الزراعة	الصناعة التحويلية	الصناعة عموماً		
4,90	(2,27)	13,67	(0,6)	2,39	2001
7,06	13,56	12,54	8,35	8,08	2002
7,12	4,95	10,50	1,34	8,64	2003
7,17	0,32	4,10	2,80	4,34	2004
7,82	11,28	10,51	3,96	4,21	2005
8,25	5,64	7,93	3,78	5,70	2006
11,08	2,89	10,94	4,82	9,12	2007
1,73	(23,02)	3,11	3,35	0,92	2008
1,39	9,60	8,10	0,07	2,31	2009
6,72	4,93	10,49	6,41	6,58	2010
6,21	(0,09)	5,63	2,62	3,75	2011
1,35	3,70	(8,46)	(18,26)	(6,61)	2012
(0,84)	4,66	(3,93)	(4,70)	(1,91)	2013
1,67	3,88	6,73	4,91	4,34	2014

المصدر: مؤشرات التنمية الدوليّة- البنك الدولي<sup>(16)</sup>. ملحوظة: كل ما بين أقواس هو بالسالب.

ومما يؤكد ما سبق من ترابط نمو القطاعين النفطي وغير النفطي واعتماد الأخير على الأول بما يؤكد صحة التحليل السابق، ما يظهره الشكل البياني (3)<sup>(17)</sup> من التوازي شبه التام بين مسارات نمو القطاعين خلال نفس الفترة.

شكل (3): نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي وغير النفطي في إيران خلال الفترة «2000-2015م»



Source: Iranian authorities and World Bank staff calculations.  
Note: Iranian calendar years, running from March 21st, to March 20th of the following year.

وغالباً ما يعتمد هذا النمط من النمو المدفوع بالموارد على ادّخار سلبي في الحقيقة، أي ادّخار يستنزف الموارد والبيئة، إذا اعتمد الحساب بالادخار الأصيل (الذي يستبعد الإهلاكات الرأسمالية ومقابل استنفاد الموارد الطبيعية والبيئة ويضيف الاستثمار في التعليم)، لا مجرد الادخار التقليدي، ويؤسس هذا الادخار السلبي لعدم العدالة من جهين، الأول هو عدم العدالة بين الأجيال الحالية والأجيال القادمة، والثاني هو عدم تماثل توزيع المكاسب والتكاليف في السياق السوسيو-اقتصادي غير المتوازن، إذ تتوزع المكاسب بشكل متفاوت وفقاً للقوى النسبية للطبقات الاجتماعية حالياً، بينما تتوزع تكاليف الاستنزاف المُعجل وغير الرشيد للموارد والبيئة لاحقاً بالتساوي، إن لم يكن بتكاليف أعلى على الطبقات الدنيا!

#### رابعاً: محرّكات التوزيع الثانوي.. دور السياسات الاقتصادية في التوزيع

إذا انتقلنا لمناقشة التوزيع الثانوي، أي السياسات الاقتصادية المؤسسية ذات التأثير المباشر وغير المباشر على توزيع الدخل والعدالة الاجتماعية، فقد تبنت حكومات الثورة عدداً من السياسات المُستدامة، أي التي تجمع بين هدفَي التوزيع والنمو، ككهربة الريف

ورعاية الصحة الريفية وخفض معدلات الخصوبة ودعم التعليم، مع سياسات توزيعية غير مُستدامة أو غير واضحة الأثر على النمو مثل التحويلات المباشرة للفقراء ونظم الحماية الاجتماعية ودعم الغذاء وتنظيمات سوق العمل.

وتجنباً للإغراق في التفاصيل التاريخية والإشكالية لكل سياسة على حدة، نسعى هنا لإجمال آثار محرّكات التوزيع الثانويّ سريعاً كمستوى مستقلّ في تشكيل التوزيع النهائيّ من خلال السياسات النوعية الرئيسيّة التالية:

1- سياسات الاستثمار: وتؤثر على العدالة بشكل غير مباشر عبر قناتيّ التوظيف والتخصيص، وذلك من خلال حجم الاستثمار أولاً، وتوجيه النسبة الأكبر منه إلى القطاعات السلعية عالية التشغيل ثانياً، واختيارها فنوناً إنتاجيةً مكثّفةً للعمل ثالثاً، والتزامها بإنتاج سلع سلة الاستهلاك الشعبية رابعاً، وهو تأثير غير مباشر كونه يتأتى بالتأثير في التوزيع الأوّليّ نفسه عبر قناتيّ الأجور والأسعار، لكنه يظلّ من حيث طبيعته العمدية وأصله النوعيّ ضمن إطار مستوى التوزيع الثانويّ، كونه مُقيداً ومحدوداً بالاعتبارات الموضوعية التي تحدّد اتجاهات الاستثمار المثلى في الاقتصاد المعني.

وفي هذا المجال نجد أن إجماليّ التكوين الرأسماليّ كنسبة من الناتج المحليّ الإجماليّ بلغ كمّ متوسط 37,29% خلال الفترة «2001-2015»<sup>(18)</sup>، ما يمثل نسبة مرتفعة تعكس توجّهاً للتشغيل، كما تعكس غلبة القطاع العام على الاقتصاد.

لكن من ناحية أخرى نجد أن التشغيل في الصناعة عموماً في إيران يدور حول متوسط 33% وفي الزراعة حول متوسط 18% خلال الفترة «2011-2015»<sup>(19)</sup>، مقابل متوسط 48% في الخدمات خلال نفس الفترة<sup>(20)</sup>، وهو ما يتماشى مع تخصيصات الاستثمار غير الرشيدة لصالح قطاع الخدمات على حساب قطاعيّ الصناعة والزراعة، كما يظهر بالشكل (4).

وهكذا تعزز سياسة الاستثمار الاتجاه العام للاقتصاد الريعيّ، فتتجه بمعظم الاستثمارات إلى قطاع الخدمات منخفض التشغيل والإنتاجية، فتمثل بالتالي رافداً لتوزيع الدخل سلبياً لصالح الملاك على حساب العاملين.

شكل (4): إجماليّ تكوين رأس المال الثابت مُوزعاً على القطاعات الأساسيّة بالأسعار الثابتة

سنة 2004، خلال الفترة «1959-2010»<sup>(21)</sup>



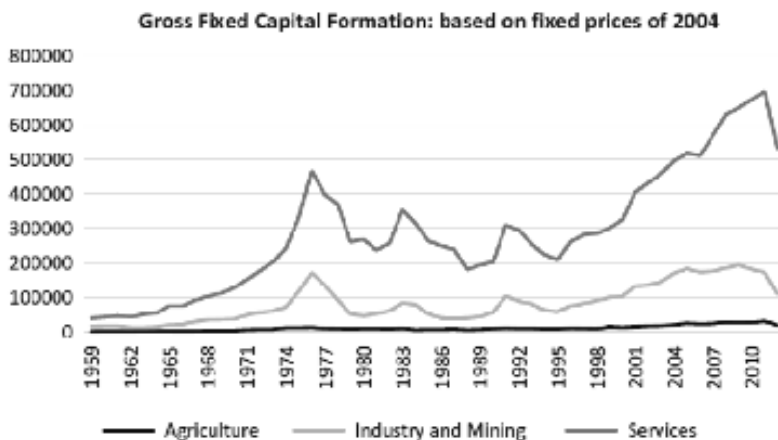


Fig.7 Gross fixed capital formation 1959-2011 (CBI)

2- سياسات التجارة: وهي التي تحدّد بالتفاعل مع الهيكل الإنتاجي المحلي والظروف الدولية الصورة النهائية لتكوين التجارة الخارجية، فإما أن تخضع كلياً لهما وللاعتبارات المالية العاجلة انطلاقاً من المصالح الضيقة للطبقة التجارية أو البيروقراطية دونما استراتيجية تراعي متطلبات إشباع الحاجات الشعبية وتطور الاقتصاد المحلي والأمن القومي، وإما أن تحاول إدارة التجارة الخارجية تحقيق أكبر مكاسب ممكنة على المستوى القومي في إطار علاقات مستقرة وعادلة مع الخارج.

وما يهمّ موضوعنا في هذا المجال -بالإضافة بالطبع إلى حُسن إدارة الموارد الطبيعية وعدم الاستنزاف المُعجل بالبيع الاستسهالي لها كمواد خام على ما سبق ذكره- هو نسبة الواردات من الحاجات الأساسية لسواد الشعب إلى إجمالي استهلاكه منها، فهنا مرةً أخرى تتوزع المكاسب والتكاليف من هذا الوضع بشكل غير متوازن، فبينما يتحمّل أغلب الشعب في دولة عالم ثالث تكاليف أعلى للحصول على الحاجات المُسعّرة بأسعار دولية بأجوره المحلية الضئيلة، فإن الطبقة التجارية التي تتوسط عملية نقل السلع والطبقة البيروقراطية التي تستفيد من تخصيص الموارد في غير صالح تلك الحاجات الأساسية لصالح حاجات أخرى ربما تتحقق لها مكاسب أكبر. نقول إنّ هاتين الطبقتين بالأخص تحققان مكاسب كبيرة من هذا الوضع مقابل خسارة إجمالية يتحملها باقي الشعب.

وفي هذا المجال، نجد أن ضعف القطاع الزراعي (بسبب محدودية الأراضي الزراعية الجيدة وندرة المياه) وحالة الحرب التي فاقمته، مع الأثر العكسي لارتفاع عوائد النفط على

الأسعار والتشغيل، قد أدت مجتمعةً إلى فجوة غذائية متوسطة الحجم في إيران، لم تقلّ كمتوسط خلال الثمانينيات وأوائل التسعينيات عن الثلث، كما ظهر في القمح مثلاً كأهم المحاصيل الغذائية في إيران<sup>(22)</sup>، بما فرض استيراد نسبة معتبرة من الحاجات الغذائية، وإن كانت قد تقلّصت لاحقاً حتى وصلت إلى الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات الزراعية وغير الزراعية<sup>(23)</sup> وعلى رأسها القمح نفسه<sup>(24)</sup>، وذلك باعتبار الاكتفاء الذاتي في الغذاء خصوصاً كان أحد الأهداف الأساسيَّة للثورة منذ قيامها. وهو ما يعني أن إيران تسجّل تحسناً نسبياً في هذا المجال وتقلل التوزيع السلبيّ للدخل عبر قناة التجارة الخارجية.

3- سياسات النقد: وتتجسّد في ثلاثة محاور ذات تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على توزيع الدخل، وهي: أولاً أسعار الفائدة بكونها تفضيلية أو غير تفضيلية في علاقتها بالاستثمار في القطاعات متفاوتة التوظيف. ثانياً أسعار الصرف بتعدّدها بما يقلّص التضخم المستورد عبر واردات السلع الأساسيَّة. ثالثاً التضخم عمومًا بما له من آثار توزيعية سلبية على أصحاب الدخل الثابتة.

وفي هذا المجال نجد أنه عندما اتُّبعت سياسة أسعار الفائدة التفضيلية، فقد ارتبط معيار التفضيل بالمدى الزمني للدخار (قصير ومتوسط وطويل)، وهو إيجابي نوعاً ما من جهة تشجيع الادخار الأطول أجلاً، غير أن عدم تبني معيار نوعية النشاط لا يضمن توجيه القروض الأطول أجلاً للقطاعات السلعية المستهدفة (الزراعة والصناعة التحويلية) ذات التشغيل الأعلى والمساهمة الأكبر في زيادة العرض السلعيّ، فقطاعات كالعقارات موجودة وتستهلك مثل هذه القروض، خصوصاً في اقتصاد له هذا الطابع الريعيّ.

أمّا سعر الصرف فقد أُلغيت سياسة تعدّده المعتمدة منذ عام 1979، واتُّجه إلى سياسة السعر الواحد منذ عام 2002م (دون نجاح عملياً حتى حينه)، التزاماً بالاتفاقات مع صندوق النقد الدوليّ وتجنباً لمضارّه من مضاربة على العملة وخلافه، وهو وإن كان بتوحيده المأمول حال نجاحه سيُساوي ما يستورد من سلع أساسيَّة (للاستهلاك الأساسيّ ولبناء القدرة الإنتاجية) بغيرها، إلا أن أثر زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي قد قلل من هذا الأثر، كما ستقلل سياسة الخصخصة ضمن الإطار الريعيّ السائد من جدوى سياسة تعدّد أسعار الصرف عمومًا، إذ لن يستفيد بها القطاع الخاص كثيراً في تنمية القطاعات السلعية، شأنه شأن نظرائه ضعيفي الحماس لهذه القطاعات في الاقتصادات ذات الأوضاع والظروف المشابهة.

وتشير البيانات إلى ارتفاع معدلات التضخم بصورة مستمرة عبر خمس خطط خمسية، فتجاوزت معدلات التضخم الفعلية المعدلات المُستهدفة في أربعة منها، وبالضعف أحياناً رغم الارتفاع النسبي للمعدلات المُستهدفة نفسها!

فقد بلغ معدّل التضخم الفعليّ في الخطة الأولى 18,9% مقابل 14,4% مستهدف، و25,6% في الثانية مقابل 12,4% مستهدف، و14,1% في الثالثة مقابل 15,9% مستهدف، و15,4% في الرابعة مقابل 9,9% مستهدف، و24,5% في الأعوام الثلاثة الأولى من الخطة الخامسة مقابل 12,8% مستهدف<sup>(25)</sup>، وهو ما يرتبط من جهة بآثار النمط الريعيّ والفوائض النفطية، لكنه يرتبط كذلك بالتوسع غير المنضبط في إصدار النقود بسبب استنادة الحكومة من البنك المركزيّ (جزئياً لضعف النظام الضريبيّ) وعدم التحكم الفعال في السيولة من جهة أخرى، حتى إنّ متوسط النموّ السنويّ للنقود بمعناها الواسع بلغ نحو 29% خلال الفترة «2001-2015»<sup>(26)</sup>.

4- سياسات المالية العامّة: وتتأتّى آثارها عبر قناتيّ توزيع أعباء الإيرادات المالية وتخصيص النفقات العامّة.

أما عن توزيع أعباء الإيرادات العامّة فتمثل غلبة الاعتماد على الموارد الطبيعية لا الضرائب المباشرة التصاعديّة كمصادر تمويل انجيازاً -بعيداً عن عيوبه الأخرى- للطبقات الغنية بتخفيض العبء الضريبيّ عليها، وتحميله بالتساوي لكلّ أفراد الشعب عبر الاستنزاف المعجل لمواردهم العامّة، وهو ما ظهر في استسهال الحكومة الإيرانية الاعتماد على عوائد النفط في تمويل الموازنة العامّة لفترة طويلة، وإن كانت تسعى مؤخراً لتجاوز هذا الوضع (جزئياً بسبب العقوبات)، ما أدّى إلى انخفاض نصيب عوائد النفط في إيرادات الحكومة من أكثر من 50% في عام 2010/2011 إلى ما تقدّره تقارير بنحو 32% بحلول عام 2017<sup>(27)</sup>.

وأما عن تخصيص الموارد العامّة فهنا نجد أكبر مساهمات الإدارة الإيرانية في مجال العدالة من خلال نفقاتها التحويلية والحقيقيّة، مُتمثلةً في الدعم العينيّ ثم النقديّ لاحقاً، وفي توفير التعليم المجّاني والخدمات العامّة والسلع الاستهلاكية والطاقة، إذ كانت الحكومة، حتى تعديلها لقانون الدعم عام 2010، توفر كثيراً من السلع بأقل من تكلفتها، لدرجة بيعها بما يتراوح فقط بين 20-25% من أسعارها الدوليّة، بما كان يكلف الخزّانة نحو 25 مليار دولار سنوياً، وما يقرب من 90-110 مليارات دولار بحساب تكلفة الفرصة البديلة<sup>(28)</sup>، ولا شك أنه كان لهذا النظام أثره في تفاقم مديونية الحكومة، ومن ثمّ



التضخم، بما لهما من آثار عكسية على العدالة، خصوصاً أن نظام الدعم المذكور يشمل جميع الفئات ولا يميّز بين الفقراء المُستحقين وغيرهم من غير المُستحقين<sup>(29)</sup>، فضلاً عن العوار والتلاعب بالنظام لدرجة اكتشاف حكومة روحاني أن عدد المستفيدين من الإعانات الشهرية -حتى بعد النظام الجديد النقدي- يزيد على عدد سكان البلد<sup>(30)</sup>!

وهكذا فرغم الإيجابية النسبية للدعم كتعويض عن آثار المشكلات الهيكلية بالنظام الاقتصادي، خصوصاً من جهة توفير خدمات التعليم، فإنه يبقى غير كفاء ولا مستدام على صعيد تحسين دخول الفئات الأفقر بحكم عدم كفاءته، كونه يبقى ضمن حدود منطق إعادة التوزيع بما يضعفه على المدى الطويل، خصوصاً مع التدهور المتوقع لعوائد النفط كمورد ناضب ومع أثر التضخم المتوقع استمراره.

### خامساً: الخلفية الاقتصادية وسياسية لتوزيع الدخل في إيران

النفط هو الحلقة المركزية في الاقتصاد الإيراني التي تنطلق منها كل نقاط قوته وضعفه، وبطبيعة الحال سياساته، وهكذا يكمن تفسير نمط التوزيع في إيران في فهم قنوات جودة وسوء التوزيع في إطار نمط النمو المدفوع بالموارد، أو بصيغة أبسط علاقة عوائد النفط بالتوزيع عبر القنوات المختلفة، والخلفية الاقتصادية وسياسية لها.

وفي شقّ العلاقة بين عوائد النفط أو الموارد الطبيعية وتوزيع الدخل، فقد توزعت الدراسات بين اتجاهين رئيسيين اتفقا على أن العلاقة غير خطية، وهما<sup>(31)</sup>:

1- اتجاه يرى العلاقة سلبية دائماً، فكلما زادت عوائد النفط زاد سوء توزيع الدخل، وإن اختلفت التفسيرات وتشابكت حول كثير من القنوات، أهمّها: دور المرض الهولندي<sup>(32)</sup> الناتج عن هذه الموارد الريعية في تشويه العلاقات بين القطاعات والأنشطة داخلياً وخارجياً، وتحفيز الريع الضخم لأنشطة السعي للريع، الذي يزيد بدوره العامل الآخر وهو الفساد عموماً في اقتصادات تعاني انخفاض نوعية المؤسسات، وتذبذب أسواق الدول الثرية بتلك الموارد والتي تؤدي إلى تذبذبات اقتصادية كلية تضعف النمو وتعزز التفاوت، وغرق رأس المال في الأنشطة المرتبطة بالموارد، وارتباطاً بهذا كله ضعف الأنشطة عالية التشغيل عموماً، وضعف الطلب بالتالي على تنمية رأس المال البشري والعمل الماهر.

2- اتجاه يرى العلاقة متقلبة تأخذ الاتجاهين، لكن غالباً بالاتجاه من سوء التوزيع إلى تحسنه، وهو يأخذ كل العوامل السابقة في الاعتبار، لكن يرى أن آثارها تختلف ما بين الأجلين القصير والطويل بسبب اعتبارات عديدة، أهمّها نسبة الدخل من الموارد إلى

إجماليّ الدخل ونوعية المؤسسات ومستوى الفساد ونوعية قوة العمل، إلخ. وبمراجعة كلّ السمات التي تناولها البحث قصداً أو عرضاً، نتبيّن وجود كلّ الملامح المذكورة المتفق عليها بين الاتجاهين في الحالة الإيرانية، وإن كانت اتجاهات الانخفاض النسبيّ في التفاوت وتآزم إيرادات القطاع النفطيّ أحياناً بتأثير الأوضاع العالميّة والعقوبات الأمريكيّة والاتجاه نحو الخصخصة، تدفع بشكل أو لّي لافتراض انطباق الاتجاه الثاني الأفضل نسبياً (وهكذا ربما كانت للعقوبات فائدة ما!)، وإن كان لا يمكن الحسم بأيّ من الاتجاهين ينطبق على الحالة الإيرانية سوى بدراسات قياسية في إطار زمنيّ أطول نسبياً. ومما يدفع إلى ترجيح غلبة الاتجاه الثاني في حالة إيران، كونها ليست من الدول ذات الدخول النفطية الضخمة كمتوسط دخل نفطيّ لكل مواطن بحكم ضخامة عدد سكانها نسبياً، وهو ما يفرض عليها موضوعياً السعي لمصادر دخل أخرى ولنمط نموّ أكثر كفاءة من النمط المدفوع بالموارد، ونذكر على سبيل المقارنة أنه بينما كان دخل الفرد من النفط والغاز في إيران عام 2009 يبلغ 1600 دولار، وهو ما لا يُعدّ دخلاً كبيراً من النفط، فإنه قد بلغ لليبيا 6420 دولاراً، ولبنزويلا 2130 دولاراً، ولروسيا 2080 دولاراً، وللجزائر 1930 دولاراً<sup>(33)</sup>، ولا نذكر الدول قليلة السكان التي تختلف أوضاعها وتحقق مستويات هائلة على هذا المؤشر؛ فلا تصلح للمقارنة!

لكن يحظى بأهميّة خاصّة هنا، مادمنّا نناقش الاقتصاد السياسيّ، مسائل كحجم الحكومة ونسبة الضرائب من الإيرادات والفساد الحكوميّ والديمقراطية السياسيّة، إذ نجد السمات النموذجية للدولة الريعية التي تعتمد على عوائد النفط تنطبق على إيران، وكلها سمات ذات تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على العدالة الاجتماعيّة.

وهكذا فمن ناحية حجم الحكومة، الذي كلما تضخّم جانبه الخدميّ غير الإنتاجيّ تضخّم معه الإنفاق الوظيفيّ الذي يمثل عبئاً على النموّ والتوزيع، فهو يشبه في إطاره العام ما هو موجود بدول مقاربة في مستوى الدخل والسكان والمستوى التنموي مثل مصر، بينما يزيد عن تركيا ويقلّ بشكل طفيف عن المتوسط عمومًا في دول منطقتة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا<sup>(34)</sup>، وهو ما يعني أنه بأخذ مصر مؤشراً فحجم الحكومة متضخم نسبياً، لكن بالقياس للمنطقة في مجملها فهي ابنة منطقتها، وإن كانت الاتجاهات للبرلة مؤخراً قد تقلص جزئياً من هذا الحجم في عمومها، لكنها في نفس الوقت قد تجعله أسوأ نوعياً لو اكتفت بخصخصة القطاع العام الإنتاجيّ، دون تقليص موازٍ -إلى حدود الحاجة الفعلية-

للقطاع الحكوميّ الخدميّ غير الإنتاجي.

وبالنسبة إلى نسبة الضرائب من الإيرادات فمخفضة عمومًا، حتى إن عوائدها لم تتجاوز عوائد الحكومة من النفط على مدى خمسين عامًا حتى عام 2015<sup>(35)</sup>، ما جعل أثرها على التوزيع سلبيًا -من زاوية عدالة توزيع الأعباء العامّة- على مدى العقود الماضية في إيران، وقد بلغ إجماليّ العبء الضريبيّ 6,4% من الدخل المحليّ الإجماليّ، علمًا بأن أعلى ضريبة دخل شخصيًّا 35% وأعلى ضريبة شركات 25%<sup>(36)</sup>، وهي معدلات منخفضة بالنسبة إلى حجم الحكومة الضخم، الأمر الذي ساعدت عليه عوائد النفط الضخمة، والتي بسبيلها للتقليل بالموازنة العامّة حاليًا.

أما عن الفساد الحكوميّ فنجد أن النظام القضائيّ غير مستقلّ (الحادي عشر بعد المئة عالميًا) وتعاني الحكومة ضعف النزاهة (الخامسة والأربعون بعد المئة)، ما يضعف حكم القانون عمومًا<sup>(37)</sup>، ووفقًا لمؤشر مدركات الفساد سجّلت إيران المرتبة 131 من إجماليّ 176 دولة شملها تقرير المؤشر لعام 2016<sup>(38)</sup>، وهو ما يمثّل تكلفةً كفاءة اقتصادية، كمّا بحجم ما يضيع من موارد مباشرة، وكيفًا بتكلفة الفرص البديلة لسوء التخصيص وضعف الإدارة العامّة.

وعلى صعيد الديمقراطية السياسيّة، تشير الدراسات إلى أن «المواطنين يميلون إلى دعم الحكومات التي لديها ميزانيات أضخم وتفرض ضرائب أقلّ»<sup>(39)</sup>، ولعل هذا ما يفسّر جزءًا من نمط الحكم الإيرانيّ وميوله لإعادة التوزيع عبر المالية العامّة كسياسة استقرار، وإن كان ضعف الديمقراطية السياسيّة مما يقلل من عدالة التوزيع في الأجل الطويل عبر قنوات السياسة الاقتصاديّة والفساد الحكوميّ بالأخص، ويتزايد ذلك مع الاتجاه للبرلة الاقتصاديّة في سياق عالم-ثالثي، ووفقًا لمؤشر الديمقراطية عن عام 2015 سجّلت إيران المرتبة 154 من إجماليّ 165 دولة غطاها المؤشر<sup>(40)</sup>.

### خاتمة: التقييم الكميّ والكيفي لمنظومة العدالة الاجتماعيّة في إيران

وبجمع أطراف المناقشة، ينتهي تقييم منظومة العدالة الاجتماعيّة في إيران إلى أن المنظومة كميًّا حققت تقدمًا لا بأس به بالمقارنة بفترة حكم الشاه، وإن لم يكن على مستوى التوقعات والآمال المعقودة على الثورة، ويدخل في هذا أسباب خارجيّة كالعقوبات الدوليّة وغيرها، لكن يبقى السبب الأساسيّ هو نمط النموّ المدفوع بالموارد والإطار السياسيّ له، لكن المنظومة كميًّا متأخرة اجتماعيًا ومعيارياً وغير كفؤة ولا مُستدامة، للأسباب الآتية:

متأخرة اجتماعياً، بغلبة العدالة من خلال التوزيع الثانوي لا التوزيع الأولي، إذ تنتمي إلى نمط إعادة التوزيع في إطار غير ديمقراطي، ما يخضعه لإرادة النظام الحاكم، فيسهل انتزاع مكاسبه تحت ضغط أي أزمة، أو حتى في إطار سياسات اللبرلة التي بدأت فعلاً. متأخرة نوعياً، بغلبة العدالة من خلال التوزيع الشخصي لا التوزيع الاقتصادي، إذ تتحقق من خلال إعادة توزيع حكومي يقوم على النفقات التحويلية، بدلاً من ضبط سوق العمل ليوثر فرص عمل جيدة بأجور عالية وتغيير نمط توزيع الثروة، وهو ما يرجع إلى نمط النمو على ما سبق ذكره.

اعتمادها على فوائض النفط يهدد استمرارها ويقلص من منافعها في الأجل الطويل، إذ يخضعها لتقلباته ومشكلاته العديدة المذكورة في سياق البحث.

اعتمادها على فوائض النفط يضعف كذلك من عدالتها، إذ لا بدّ من زيادة المكوّن الضريبي بها لتحقيق عدالة أكبر في توزيع الأعباء من خلال نظام ضرائب تصاعدي. لا تميّز جدياً بين مستويات الدخل على مستويي المزايا والأعباء، بحيث تتحاز للمستويات الدنيا بدرجة أكبر على الصعيدين، فتزيد مزاياها وتقلل الأعباء عليها.

## قائمة المراجع والهوامش

- (1) لمزيد من التفاصيل، انظر: مجدي عبد الهادي، منظومة الإفقار الرأسمالي، دار روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014م.
- (2) مُعامل جيني: هو مؤشر لقياس مدى عدالة توزيع الدخل، يقابل النسب التراكمية للدخل بالنسب التراكمية للسكان، ويتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فيمثل وضعية المساواة المطلقة عندما يكون صفرًا، أي التوازي المتطابق بين النسبتين المذكورتين، مقابل وضعية التفاوت المطلق عندما يكون واحدًا صحيحًا، أي العكس، وهكذا فكلما انخفضت قيمته دل على درجة أكبر من العدالة، والعكس بالعكس.
- (3) World Bank Group: 2016, Iran Economic Monitor, fall 2016: Towards Reintegration. World Bank, Washington, DC.  
© World Bank, p 21. <http://cutt.us/xH9Mj>
- (4) The World Bank: Data. <http://cutt.us/jflFg>
- (5) Hadi Salehi Esfahani & M. Hashem Pesaran: The Iranian Economy in the Twentieth Century: A Global Perspective, Iranian Studies (2009), p 190.
- (6) Pourghadiri, Bahram Esfahani: Inequality and the rentier state: vertical and horizontal inequality patterns in Iran, PhD Thesis, SOAS, University of London, (2012), P 134.
- (7) The World Bank: Data. <http://cutt.us/EsZlx>
- (8) Kayoumars Irandoost: Informal Sector in Iranian cities, case study of Kermanshah, Presentation, Global Visions: Risks and Opportunities for the Urban Planet, the 5th Conference of the International Forum on Urbanism, February 24th to 26th, 2011 at the National University of Singapore (NUS) in Singapore, p4. <http://cutt.us/eREDR>
- (9) Mohammad Reza Farzanegan and Pooya Alaedini: Economic welfare and inequality in Iran.. Developments since the revolution, New York, NY: Palgrave Macmillan, (2016), p 20.
- (10) نطاق الفقر العادي: هو عدد الفقراء تحت خط الفقر العادي المتمثل في 10, 3 دولار للفرد يوميًا (بتعادل القوى الشرائية)، والذي لا يكفي لإشباع حاجاته الأساسية. ونطاق الفقر المدقع هو عدد الفقراء تحت خط الفقر المدقع المتمثل في 1,90 دولار للفرد يوميًا (بتعادل القوى الشرائية)، والذي لا يكفي لإشباع حاجاته الغذائية. أما مؤشر فجوة الفقر فيقيس عمق الفقر، أي إلى أي مدى يقع الفقراء تحت خط الفقر، أو كم يلزمهم من تحويلات نقدية لرفعهم إلى مستواه.
- (11) Mohammad Reza Farzanegan; Pooya Alaedini: Economic welfare and inequality in Iran, Op.cit, p 26.
- (12) The World Bank: Data: <https://data.albankaldawli.org/country/iran-islamic-rep>.
- (13) The World Bank: Data: <https://data.albankaldawli.org/country/iran-islamic-rep>.
- (14) Institute for Trade Studies and Research (ITSR): «A summary of Recent Changes in Economic, Industrial and Trade Performance in Iran”...A report to the presenters and contributors at the Symposium on October 2015, p 10. <http://cutt.us/jCrj5>
- (15) World Bank Group: 2017, Iran economic monitor: oil - driven recovery, Washington, p 7. <http://cutt.us/hXBr6>
- (16) The World Bank: Data. <http://cutt.us/NLKQM>
- (17) World Bank Group, 2016, Iran Economic Monitor, Fall 2016: Towards Reintegration, p 2.
- (18) The World Bank: Data. <https://data.albankaldawli.org/country/iran-islamic-rep>.
- (19) The World Bank: Data. <https://data.albankaldawli.org/country/iran-islamic-rep>.
- (20) The World Bank: Data. <https://data.albankaldawli.org/country/iran-islamic-rep>.
- (21) H. Tiliouine, R.J. Estes (eds.) : The State of Social Progress of Islamic Societies, International Handbooks of Quality - of - Life, Springer International Publishing Switzerland 2016, p 219.
- (22) Ahmad Yazdanpanah: « The impact of oil price on food security in the Algeria, Iran, and Saudi Arabia: cointegration, vector - error correction model, dynamics, and causality analysis» (1994), Retrospective Theses and Dissertations. Paper 10662, p 169.
- (23) بوابة فيتو: إيران «جمهورية الاكتفاء الذاتي». تحتل المرتبة الثانية عشرة عالميًا في إنتاج السيارات. <http://www.vetogate.com/2283336>.
- (24) الوفاق: إيران تحقق الاكتفاء الذاتي في إنتاج القمح. <http://cutt.us/7z0Jp>.
- (25) H. Tiliouine, R.J. Estes (eds.) : The State of Social Progress of Islamic Societies, Op.cit., p 222.
- (26) The World Bank: Data: <https://data.albankaldawli.org/country/iran-islamic-rep>.
- (27) World Bank Group: 2017, Iran economic monitor: oil - driven recovery, Washington, Op.cit., p 7.

- (28) Jahangir Amuzegar: The Islamic Republic of Iran: Reflections on an Emerging Economy. (New York: Routledge, 2014) p 150.
- (29) Jahangir Amuzegar: The Islamic Republic of Iran, Op.cit., p 154.
- (30) Jahangir Amuzegar. The Islamic Republic of Iran, Op.cit., p 151.
- (31) Younes Nademi, The resource curse and income inequality in Iran, Qual Quant (2017): <https://doi.org/10.1007/s0510-017-11135-y>.
- (32) المرض الهولندي: هو حالة تنتج عن تدفق كبير للعملة الأجنبية إلى داخل البلد، بسبب طفرة في صادرات الموارد الطبيعية غالباً (أو التحويلات أو المعونات وما شابه)، بما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف عملتها مقابل العملات الأخرى، ومن ثم انخفاض القدرة التنافسية لصادراتها الصناعية والسلعية، بما يضعف قطاعها الصناعي خصوصاً وقطاعاتها السلعية عمومًا لصالح قطاعات الإنتاج الاستخراجي والخدمات، وهو ما يضعف التنمية الاقتصادية في البلد المعني، وسُمي بهذا الاسم انطلاقاً من اكتشافه في الحالة الهولندية وتراجع قطاع التصنيع بها بعد اكتشاف حقل غاز طبيعي كبير أواخر خمسينيات القرن الماضي.
- (33) مايكل روس، محمد هاشم نشوتي (ترجمة): نقمة النفط، الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، الطبعة الأولى 2104، ص 56: 58.
- (34) World Bank 2005: The Islamic Republic of Iran: Report on Public Financial Management, Procurement, and Expenditure Systems in Iran. Washington, DC. © World Bank, p 15.
- (35) دوت مصر: لأول مرة منذ 50 عاماً.. إيران تحقق عائدات ضرائب أكثر من النفط، 27 سبتمبر 2015:
- (36) 2017 Index of Economic Freedom, p 311: <http://www.heritage.org/index/>.
- (37) 2017 Index of Economic Freedom, p 311: <http://www.heritage.org/index/>.
- (38) Corruption Perceptions Index 2016: [https://www.transparency.org/news/feature/corruption\\_perceptions\\_index\\_2016](https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2016).
- (39) مايكل روس، محمد هاشم نشوتي (ترجمة): مرجع سبق ذكره، ص 118.
- (40) مؤشر الديمقراطية: <http://cutt.us/TNBka>